المحاضرة الخامسة: أسباب انتشار الفساد الإداري والمالي

*يشير منظرو وباحثو علم الإدارة والسلوك التنظيمي إلى وجود ثلاث فئات حددت هذه الأسباب من وجهة نظرها، وهي:

1.أسباب الفساد الإداري والمالي عند الفئة الأولى:

أ.أسباب حضارية: ويقصد بها تلك الفجوات والثغرات الموجودة بين القيم الحضارية الموروثة في المجتمع وبين قيم ومبادئ العمل المطبقة داخل المؤسسات الخاصة أو التابعة للدولة.

ب.أسباب سياسية: وتتمثل في عدم الاستقرار السياسي، وكذا عدم وجود قوانين ثابتة، إلى جانب ضعف منظمات المجتمع المدني.

2. أسباب الفساد الإداري والمالي عند الفئة الثانية:

أ.أسباب هيكلية: وهي الأسباب المتعلقة بالبيئة الإدارية نحو ضعف أجهزة الرقابة الداخلية وتضارب التعليمات أو عدم وضوحها، ونحو عدم توزيع المهام والمسؤوليات بعدل، وكذا عدم ولاء المسؤولين للمصلحة العامة.

إلى جانب وجود هياكل قديمة للأجهزة الإدارية التي لم تتغير على طول الزمن ولم تواكب التطورات، بالإضافة إلى تلك الاجتهادات الذاتية للموظفين في تفسير الأنظمة حالة غياب النص القانوني والنظامي.

ب.أسباب قيمية: ويقصد بها غياب القيم والمبادئ الأخلاقية لدى الموظف أو موظفي المؤسسة بأكملها.

ج.أسباب اقتصادية: غياب العدل والمساواة بين حقوق الموظفين مما يخلق طبقة غنية وأخرى محرومة، نحو الترقيات والهدايا وغير ذلك، وكذلك تدني الرواتب والأجور.

3. أسباب الفساد الإداري والمالي عند الفئة الثالثة:

أ.أسباب بيولوجية وفيزيولوجية: وهي متعلقة بالفرد أو الموظف ذاته، سواء تعلقت بتكوينه الفكري أو الجسمي، نحو قصوره العقلي الذي يؤثر على سلوكه، أو نحو ما اكتسبه عن طريق الوراثة زله خلفية سابقة بحياته.

ب.أسباب اجتماعية: يؤثر النظام الاجتماعي بما فيه سلبا على الجانب الإداري والمالي نحو تدخل العادات والتقاليد في الهيكل الإداري، الأمر الذي يعرقل اتخاذ القرارات بحزم، كمنح الهدايا للمسؤولين أو دعوات ترفيهية رغبة في قضاء المصلحة الشخصية على حساب المصلحة العامة.

دون نسيان المحاباة والمحسوبية اللتان تعدان مخالفة للقوانين ونهب حقوق الآخرين.

ج.أسباب مركبة: وهي مزيج بين الأسباب السابق ذكرها وتفاعلها، الأمر الذي يزيد الفساد تعقيدا.

***.الأسباب العامة للفساد:**

-ضعف المؤسسات: عدم قيام بعض المؤسسات المسؤولة بمهامها وواجباتها، نحو المؤسسات الوقائية والرقابية، ونحو غياب المجتمع المدني في التوعية.

-تضارب المصالح: وهو تأثر الموظف أثناء تأدية مهامه باعتبارات شخصية مباشرة أو غير مباشرة خاصة أم الأقارب والأصدقاء في قضية اتخاذ القرارات.

-السعي وراء الربح السريع: أمام ارتفاع القدرة الشرائية من جهة وضعف الرواتب والأجور يضطر الموظف إلى انتهاج طرق غير مشروعة للكسب السريع عن طريق السرقة والاختلاس.

-ضعف دور التوعية بالمؤسسات التعليمية ووسائل الإعلام والمساجد.

-عدم تطبيق القانون بشكل صارم.

-انتشار الفقر والجهل/ضعف الجهاز القضائي وغياب استقلاليته.